

المصدر : الوطن السعودية
التاريخ : 16-03-2006 العدد : 1994
الصفحات : 15 المسلسل : 109

اقتصاديون ومحللون ماليون يحذرون المتعاملين من العودة إلى المضاربات العشوائية
قرارات الملك عبدالله تعيد الثقة لسوق الأسهم وتنتهي مرحلة التصحيح

من جانبه قال المستشار الاقتصادي الدكتور سالم القطيع إن قرار خادم الحرمين الشريفين هو رسالة طمأنة وإعادة ثقة للسوق ومقراتها وأعطى المتعاملين انطباعاً بتابعته المباشرة للسوق وأضاف قائلاً: "بعض النظر عن الشكليات فالقراران يعبران الطمأنينة لنفوس المستثمرين".

وذكر القطيع أن دخول صناديق استثمارية في السوق يعني مزيداً من السيولة والأمر ذاته ينطبق على السماح للمقيمين بالتداول مباشرة دون وسائط مشيراً إلى أن ذلك سيعكس إيجاباً على أسعار الأسهم. وأضاف أن عزم المملكة على السماح لاكتتابات جديدة لمواجهة السيولة مطلب مهم، وتبرز أهم تلك الاكتتابات في دراسة مجلس الوزراء لطرح 28 شركة تأمين للاكتتاب دفعة واحدة.

من جانبه نصح رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للصناعات المتطورة خالد الشثري وعدد من الشركات الأخرى المساهمة بعدم الاستعجال ببيع الأسهم عقب صدور القرارات التاريخية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين أس بتجزئة أسهم الشركات والسماح بدخول الوافدين للاستثمار في السوق.

وأعرب الشثري عن ثقته مجدداً في السوق السعودية موضحاً أن هذه القرارات من شأنها دعم الاقتصاد الوطني وحماية صغار المستثمرين الذين تأثروا منذ الهبوط الحاد الذي شهده السوق في الأسابيع الماضية. وعزا الشثري صدور القرار الخاص بتجزئة أسهم الشركات إلى وجود عدد من الملاك للأسهم في الشركات القديمة ما زالوا يحتفظون بها مما استدعى إلى التجزئة معتبراً إياه قراراً صائباً جاء في وقته حيث يهدف القرار إلى جمع السيولة حول الأسهم المجزأة مما يمثل دعماً قوياً للسوق.

الدماغ، جدة، الرياض : خالد اليامي، منصور الشميس، معيض الحسيني، خالد الغزبي

قال الاقتصاديون إن القرارات التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حذبت الثقة لدى المتداولين في سوق الأوراق المالية وستعمل على ضخ مزيد من السيولة.

فيما أكد مطلون ماليون أن قرار السماح للمقيمين بدخول سوق الأسهم السعودي جاء في وقته المناسب، وسوق تنعكس تأثيراته الإيجابية على السوق خلال الأسابيع المقبلة. وأشاروا إلى أن هذا القرار يحتاج إلى قرارات أخرى تدعمه مثل تجزئة الأسهم وفتح نسبة التذبذب.

في حين حذر المضاربون من الانجراف وراء القرار بعشوائية دون دراسة لأن ذلك سيعيد السوق إلى حركات تصحيحية جديدة في فترة زمنية قصيرة، خاصة إذا كانت قراراتهم انتهجت العشوائية والسير خلف الشائعات والتي كانت سبباً في ارتفاع السوق بشكل غير طبيعي مما أدى إلى هبوطه السريع.

وقال رئيس قسم المالية والاقتصاد بجامعة البترول الدكتور إبراهيم القحطاني إن ما ينقص السوق في هذه المرحلة بالذات هو تجديد الثقة في معطيائه وقوته وهو ما فقده المتداولون خلال الأسابيع الماضية مبنياً حرص الحكومة على تلافئ أية أبعاد سلبية اجتماعية أو اقتصادية قد يخلفها التصحيح الحاد الذي شهده السوق.

وتوقع القحطاني أن دراسة قرار التجزئة والسماح للمقيمين بالتداول المباشر سيعملان على جلب مزيد من السيولة للسوق.

ويعن أن التصحيح على الرغم من حدته فإنه كان غامضاً ولم يخضع لأي مقاييس فنية اقتصادية وهو الأمر الذي أفقد السوق جزءاً من ثقته.

وأضاف شطآن على هيئة السوق إصدار قرارات جريئة مثل فتح نسبة التذبذب وتجزئة الأسهم للسماح لصغار المستثمرين بالعودة إلى السوق بعد خروج الكثير منهم في الأسابيع الماضية.

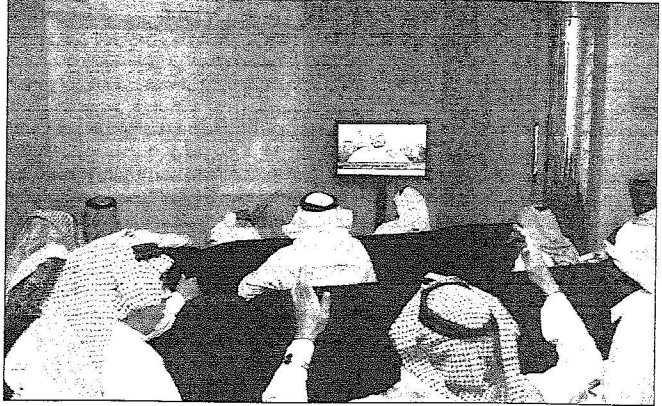
وحذر شطآن من التعامل في السوق بعد هذا القرار بعشوائية والاعتماد على الحظ كما حدث في الماضي لأن ذلك سيعيد السوق سرعياً إلى حركات تصحيح من جديد قد تفقد السوق المزيد من المستثمرين.

وأكد أن السوق لن تتخلى عن حركات التصحيح خلال العام الحالي إذا بقي المستثمرون يعتمدون على المضاربات العشوائية والسير خلف الشائعات.

وقال الدكتور عبد الرحمن الحميد إن تخفيض القيمة الاسمية للسهم لا يمكن أن يتم في ظل السوق حالياً، ولابد أن يكون فيه أشياء هيكلية والعملية متكاملة مع بعض لأنه من الصعب أخذ شيء وترك الباقي، مبيناً أنه إذا تم تقسيم السوق إلى قسم خاص بالأسمه القيادية التي تعطي ربحاً، والقسم الثاني للأسهم التي ليس لها مبرر، ومن ثم تأتي مرحلة تجزئة الأسهم القيادية، لكي تشجع على الاستثمار في تلك الأسهم، وتكون المضاربة فيها استثماراً ومضاربة عقلانية واضحة ومعروفة ولها أسس وقواعد.

وأكد الدكتور الحميد على ضرورة دخول المستثمر الأجنبي والمقيمين سوق الأسهم، وأنه لا يمكن تبقي أي سوق مالي مشيراً إلى أنه كلما كان السوق المالي مفتوحاً حراً ودولياً كان سوقاً تالياً وواضحاً.

ونفى الدكتور الحميد حدوث تضخم في أسعار الأسهم في ظل محدودية الأسهم المتاحة للتداول، لأن الأسهم إذا كانت مقبلة تقاس بمدى ربحيتها، إلا أنه أكد أنها تكسر حاجز تمكك عدد بسيط من الملاك في الأسهم القيادية، ويبدأ المستثمرون الدخول في



تصوير محمد مشهوراً

متماملون في إحدى صالات التداول في الرياض يتلعون أسس القرارات الجديدة

حان وقت فصل صناديق الاستثمار عن البنوك وتقسيم السوق

يجعل المستثمرين يفقدون المتحجج بالارتفاع في وقت قصير جداً ويعودون إلى الخسائر من جديد لذلك لا بد من الانفتاح التدريجي السوق حتى يستطيع مواصلة نموه.

ونفى حفي أن يكون سكوت هيئة السوق المالية عما حدث للسوق خلال الأسابيع الماضية ناتج عن انتظار مثل هذا القرار بقوله "هذا لا يبرر ما قامت به الهيئة لأن سوق الأسهم بحاجة إلى الشفافية والتواصل مع المستثمرين الذين أصبحوا يمثلون نصف المجتمع".

وأشار المحلل المالي عمار شطآن إلى قرار خادم الحرمين سريع سبولة السوق ويقضي على التستر الحاصل في السوق حالياً من خلال بعض المحافظ التي تدار بأسماء مواطنين كما سيزيد من ائتماء المقيمين للوطن. وأكد أن السوق مع هذا القرار سيرتفع ولكنه ارتفاع حذر وربما يأخذ وقتاً طويلاً حتى يستعيد عافيته خاصة في ظل تحديد نسبة التذبذب بـ5٪.

وأشار إلى أن السوق فقد ثلث قيمته ما يعني أن فترة الشراء بدأت وستتواصل خلال الأيام العشرة المقبلة.

في حين أكد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة سيسكو صالح حفي أن قرار السماح للمقيمين جاء في الوقت المناسب بعد انخفاض المؤشر لأنه لو تم خلال ارتفاعه لربما فاقم الوضع، مشيراً إلى أن القرار سيعطي السوق دفعا قويا وسييسره على استمرارية نموه.

وأضاف حفي أن القرار يحتاج إلى قرارات أخرى تدعمه مثل تقسيم السوق إلى سوقين، وتجزئة الأسهم لأنه بدون هذين القرارين سيكون من الصعب التعامل مع قرار السماح للمقيمين بالتداول المباشر.

وحذر حفي المضاربين من الانجراف غير المدروس وراء هذا القرار والبدء بالشراء لجرد التوقع بارتفاع المؤشر لأن هذا سيؤدي إلى ارتفاعات سريعة غير مبررة تحتاج إلى عمليات تصحيح من جديد مما

ونفاز الشئري إلى أنه طالما نادى طوال الفترة الماضية بعدم البيع والتريث لما يمتلكه السوق السعودي من قوة تجعله يتجاوز أي من الظروف التي قد تطرأ عليه مطالباً المستثمرين بعدم الاستعجال ببيع الأسهم وأخذ العبر والاستفادة مما حدث حيث ينبغي على المستثمرين اختيار الشركات القوية والتي تحقق أرباحاً وقال الشئري إنه كان لديه الثقة كاملة في دعم القيادة للسوق وعدم ترك أبناء شعبها يتعرضون للخسائر مضيفاً أن هذا التدخل جاء في الوقت المناسب وسيدهم في دفع السوق إلى تحقيق أرقام قياسية بهذه القرارات وما يتبعها من قرارات أخرى تشكل تقاداً في السوق، بينما قال المحلل المالي صالح بخش إن السوق كان يحتاج إلى قرار يعيد الثقة فيه، مشيراً إلى أن توقع مستقبل السوق يحتاج إلى تقييم إعداد الذين سيدخلون السوق وحجم السيولة التي سيضخونها، على المستثمرين أن يعوا جيداً أن ما يأتي سريعا يذهب سريعا.

أسهم الشركات ذات المربود العالي.
وانفق المحلل المالي فهد العثمان
مع الدكتور الحميد على أخصبة دخول
المقيمين للاستثمار في سوق الأسهم.
وعن الحاجة الملحة لطرح أسهم
الدولة في الشركات المدرجة
للتخصيص، أشار العثمان إلى أنه
لايؤيد طرح أي سهم للدولة في شركة
ذات عائد لأن الدولة في حاجة إلى
تنويع مصادر الدفع، مبينا أن السوق
في حاجة إلى أن تتبنى الدولة طرح
شركات عملاقة للمواطنين كما فعلت
في شركات الاتصالات وسابك، لأن
السوق تتوفر فيها سيولة مالية كبيرة.
وقال العثمان إن البنوك تمثل
نقطة خلل كبيرة في سوق الأسهم
السعودية، لأنها المقرض والمستشار
والمستثمر والوسيط، وهو وضع
لامثيل له في العالم، مطالبا بفصل
الصناديق عن البنوك وتحويلها إلى
شركات مالية، وألا تعمل هذه البنوك
في الوساطة وأن تبحث عن مشاريع
لكي تقرضها لتنمية البلد.

فيما يفضل أستاذ الاقتصاد
بجامعة الملك سعود الدكتور يوسف
الزامل البدء بدخول الخليجيين ومن
ثم النظر في دخول المقيمين، مشيراً إلى
أنه سيحدث ثورة في السوق بسبب
محاولة الجمع الشراء.

وتوقع الدكتور الزامل أن تؤدي
تجزئة الأسهم إلى زيادة أعداد الأسهم
المتاحة للتداول فضلاً عن سرعة
دورانها بشكل أكبر، مما يهيئ الفرصة
لاستيعاب السوق أعداداً أكبر من
المستثمرين.

وأكد الدكتور الزامل أن تسريع
الإجراءات يحتاج دينامية في الإدارات
الموجودة في الهيئة. وطالب بطرح
حصصة الدولة في أسهم الشركات
الملوكة لها، غير أنه شدد على أهمية
أن يتم ذلك وفق خطة وبتدرج حتى لا
تكون مفاجئة للسوق. وقال إن الدولة
تفاعلت بشكل أكبر من المتوقع، وأن
السوق ستعود إلى نشاطها سريعاً مع
تطبيق هذه القرارات.